العنف الطبقي في إطار العولمة

منذ مدة قال «كلود ليوزو» Claude Liauzu «نحن نعرف الرّسم الذي تتبعه الهزّات التي تكرّرت في المدن الكبرى وفي مراكز عديدة من القارات الثلاث، ولّما كانت تدخلات صندوق النقد الدّولي (F.M.I) تفرض تحديات للخزينة فهي ترافق نزوعاً إلى تخلّي السلطات عن المسائل الاجتماعية»[٢٥].

إنّ التخلّي عن المسائل الاجتماعية معناه تحوّل الدّولة إمّا إلى طرف ممتصّ لهذه الطبقات، أو إلى طرف متفرّج على امتصاصها، وفي كلتا الحالتين تتحوّل رابطة (المواطن والدولة) من كونها رابطة ولاء إلى رابطة صراع أناني، وهو ما يفسّر خطأ النظرية الماركسية التي حوّلت ربّ العمل من فرد (كما هو في الرأسمالية) إلى جماعة. لقد أظهر التنديد الحاد بالمؤتمر الاقتصادي العالمي في «دافوس» بسويسرا في شوال ١٤٢٠ هـ/ جانفي ٢٠٠٠م أثر اتساع البون بين طبقة أصحاب الأعمال والطبقة الضعيفة، وهو التنديد ذاته الذي ظهر في سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك..

إنّ «ثقافة الفقر» التي ساهم أوسكار لويس Oscar Lewis كثيراً

في تطويرها قد تطورت مرة أخرى لمواجهة ثقافة العولمة المادية الطّاغية، إن هذه الثقافة كانت عبر العصور تحمل عنصر الثورة والتمرّد والقيام على الأرستقراطية المستعبِدة (بكسر الباء) والإقطاع الجائر، والرأسمالية الطّاغية التي تدوس الفرد وهي ذاتها التي تُبلورُ اليوم فكر مواجهة الليبرالية التجاريّة وخصخصة القطاعات.. والظاهر أنّ رأي «لين بياو» «Lin Piao» حول كون الثورة ريفية، وأنّ المدينة معادية للثورة قد أثبت خطأه، إنّ الثورة حركة انفجارية تبدأ بشرارة لا يحدثها الثأر ذاته، بل يحدثها الذي تقوم الثورة ضده عادة، وهي ليست حكراً على الريف كما يرى لين بياو، إذ إنّ الكثير من الثورات والحركات الاجتماعية، والانتفاضات التحرّرية قد انطلقت من المدن بل والعواصم.. وهذا ما يدعّم رأي «لوسيان باي» Lucian Pye – بأنّ الحياة الحضرية في العالم الحديث هي المحرّك الأساسي لأكثر النّشاطات والعمليات المرتبطة بالتحديث والتطوّر الاقتصادي..

لقد استطاعت الحركة الواسعة الانتشار والتنامي الأفقي والعمودي لرأس المال أن تعولم التّجارة عبر عمليات الاستثمار المباشر، والتّسويق العالمي، لكنّها تسبّبت أيضاً في عولمة مواجهة الفقر للأغنياء.

إنّ الدّولة «الإدارة» والتي هي دولة صورية تمثّل «الأمّة ـ الدّولة»

المنكمشة بفعل سلطة الاقتصاد، تعتبر راعية لعملية «الامتصاص» التي تتعرض لها وتذهب ضحيّتها الدّول والطبقات الفقيرة.. لقد وقع التفسير الماركسي للتاريخ في متاهة كبرى حين أشار إلى أن الاقتصاد البدائي اقتصاد ندرة، وأنه بسبب هذه الندرة يحدث التنافس بين الجماعات للاستثمار بامتلاك هذا النادر ومن ثمّ يحدث العنف والذي يأخذ صورة الحرب في أغلب أحيانه..

لكنّ «ساهلنز وليز» حطّم هذا الإدّعاء بكتابه «عصر الحجر عصر الوفرة» مبيّناً أنّ الاقتصاد البدائي ليس اقتصاد ندرة بل هو اقتصاد وفرة، وقد ذهب إلى ذلك غيره من أمثال رافي وغروس وهاريس.

إنّ الندرة لا تعني دائماً المعروض، ذلك لأنّ المعروض بعيد المنال مفقود، و«سوق البازار» قد ولّد عند المجتمعات الفقيرة فكرة قائمة على المقولة المأثورة «العين بصيرة، واليد قصيرة» فأمام الانتشار المذهل للمعروضات هناك تقلّص وانكماش رهيب في «القدرة الشرائية» العامة، الأمر الذي يجمّد أو على الأقلّ يقلّل من حركة المال في دورة التجارة التي تقع الطبقات الفقيرة حلقة فيها... لكنّ هذه الحركة تنتعش من ناحية أخرى بالاقتناء التبذيري للأغنياء للمواد المعروضة، وآنذاك يتقلّص عدد المشترين، لكنّ ذلك يعوّض بمقدار وكمية ما

يشتريه كلّ فرد من الجماعة الغنية، فلئن كانت السّوق يعرض مثلاً ما يسدّ حاجة مليون شخص من بينهم ألف غني والبقية فقـــراء مـــن الأحذية فالنسبة قد تكون بما يساوي مثلاً حذاءً لكلّ فرد في المليـون، وحين لا يستطيع نصف مليون أن يقتني حذاءً فإنّ البضاعة تكســـد، لكنّ اقتناء الألف غنيّ لبقية الأحذية نيابة عن المليون أمر متيسّـــر، إذ يكون المطلوب اقتناء كل غني لخمسمائة (٥٠٠) حـــذاء، وآنـــذاك فالأمر بسيط إذ قد يقتني هذا الغني (فقط) (٥٠) حذاء (راقياً) مـــن نوعية جيدة بما يجعل ثمنها يساوي (٥٠٠ حذاء) فقير. لذلك تركّـــز الشركات العملاقة في كثير من الأحيان على الصنع "تحت الطلـــب" "Sous commande" وهو الأمر الذي تسترجع به آثار الكســـاد في بضاعة معروضة للفقراء لا يجدون ثمن شرائها.

إنّ تأزّم الوضعية الاجتماعية للطبقات الفقيرة في العالم يشـــكّل ثورة مستقبلية مواجهة لتفجير أكبر لثروات العـــالم وفتـــح أوســـع لأسواقه، وينتهي هذا التأزم حسب آراء علماء النفس والاجتمـلع إلى "الإحباط"، وحسب نيل ميلر وجون دولارد فإن "السّلوك العـــدواني بمختلف أشكاله المعروفة ينجم عن شكل من أشكال الإحبـــاط"(٢٦). إنّ هذا قد يدخل في مسمّى العنف التحرّري الثوري، والذي هـــو: «مبرَّر تاريخياً لأنه يقوم من أجل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال وإنهاء التّبعية بناء على قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (١٥١٤) لعـــام ١٩٦٠

والقرارات اللاحقة»[٢٧] ولعلّ هذا ما حدا بروسبيير «Robespierre» إلى أن يقول في تقريره الذي قدّمه عام ١٧٩٣ عن مبادئ الحكومة الثورية: «ليس علينا أن نزرع الرهبة في قلوب المواطنين التّعساء، بل في مخابئ المجرمين الغرباء، حيث يتقاسمون الأشلاء، وحيث يشربون دماء الشعب الفرنسي»[٢٨].

لقد كانت الثورة الاجتماعية التي قد تأخذ شكل (أو قد تحتويها) الثورة السياسيّة النقطة التي يبدأ فيها عنف ردة الفعل على عنف الفعل، ويمكن ملاحظة ذلك من الرّجوع إلى التاريخ وإمعان النظر في مرحلة الرق، ومراحل الإقطاع واليوم تسترجع الطبقات والشعوب الضعيفة كلمة «النضال» لتتبناها هذه المرة ليس في المجال العسكري لتقرير المصير بل في المجال الاقتصادي (الاجتماعي) وهو النضال ذاته الذي أشار إليه «سلفا دور آلندي» في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ حين قال: «جئت اليوم لأنّ بلادي (التشيلي) تواجه مشاكل ذات طابع كوني وموضع اهتمام دائم لدى مجلس الأمم هذا وهي: النضال من أجل التحرّر الاجتماعي، وبذل الجهد من أجل الرّفاه والتقدّم الفكري، والدفاع عن الهوية والكرامة الوطنيتين».

إنّ كون المال «دولة بين الأغنياء» هو الذي حـــرّك منـــذ سنوات موجة النقمة على الشركات العابرة للقوميات، وعـــبّرت آنذاك، إنّ غياب التكافل والتكفّل الاجتماعي قد ولّد حالاً مـــن الصّراع والتسابق غير المتكافئ للاستفادة من موارد الكون بـــين الأغنياء والفقراء تحت شعار براق هو تكافؤ الفرص، وهو الأمـــر الكثير الشبيه بإجراء ماراطون أو سباق بين شـــيخ في الثمـــانين وشاب في العشرين بالعدل بينهما في الفرص بجعلهما ينطلقان من خطّ واحد.. وقد أصبح الاستثمار غير المباشر الـــذي تعتمـــده بعض الدول الغنية إزاء دول أخرى فقيرة في شكل قروض نوعـــاً من زيادة إفقار لهذه الدّول عبر جدولة ديونها ووضعها «تحـــت التصّرف».

وقد لا أذيع سرّاً إذا قلت أنّ «مشروع مارشـــال» أخـــذ شكل (أو أخذ الذي ما زال البعض يعتبره مثالاً للجود الأمريكي تجاه الأوروبيين قد كان في الحقيقـــة أداة لتحويـــل الصّناعـــة الأوروبية من قاعدة استهلاك الفحم إلى قاعدة استهلاك النفـــط، وهو الأمر الذي جعل الشركات الأمريكية تجني أربـــاح غـــير معقولة من احتياطاتها من النفط الخام الشرق أوسطي منخفـــض التكاليف الذي أعيد تصديره إلى أوروبا.. إن طغيان «الماديـــة» و«المصلحية» على العلاقة النفعية التكافلية والتي من المفروض أن

تقوم على اعتبار «الدين» و«الأخلاق» و«الضمير» و«الإنسانية» قد جفّف مصطلح «التكفّل والتكافل الاجتماعي» في إطاره الشعبي والرّسمي (القطري والدّولي) وهو ذاته (التعاون الاجتماعي) الذي كتب فيه آدم سميث منذ ما يربو على مئتي عام.

يقرّر لويس آ. كوسر في «الصّراع الاجتماعي ونظرية التغيّر الاجتماعي»: «إنّ أيّ نظام اجتماعي يتضمّن توزيع القوّة والثروة والوضع بين الممثّلين الأفراد وبين المجموعات الثانوية المكوّنة له. وكما أُشير سابقاً، ليس هناك انسجام كامل بين ما يعتبره الأفراد والمجموعات ضمن النظام حقاً لهم، وبين نظام التوزيع، والصّراع يظهر في محاولة المجموعات المتنوّعة المحيطة ومحاولة الأفراد الخائبين لزيادة نصيبهم وتوطيد مراكزهم في حين إنّ محاولاتهم هذه سوف تجد مقاومة من قبل أولئك الذين كانوا سابقاً قد أقاموا مصالح لهم واستثمروها ونالوا منها الشرف والثروة والقوّة»[٢٩].

إنّ هذا التدافع والصّراع الطبقي بين الفئات الغنية والمحرومة أمرٌ ضروري عند «سوريل» الذي يرى أنّ الاختفاء التدريجي للصّراع الطبقي يؤدّي إلى انهيار للثقافة، وإذا جئنا إلى محاولة لفهم ذلك فإننا يمكن أن ندرك أنّ سقوط الإنكار لظاهرة ترف النخبة على حساب

العامّة معناه سقوط ظاهرة التكافل والتعاون الاجتماعي الذي يمثّل ركيزة الثقافة الإنسانية.

إنّ الذي يحدث اليوم في سياتل أو في دافوس أو في غيرهما من مناطق العالم من صراع بين النخبة المستأثرة والطبقة المسحوقة ممثلة في بضعة آلاف من المتظاهرين، هو ذاته الذي كان يحدث في الزمان الماضي ويأخذ أشكالاً عدّة منها «حركة الصّعاليك» التي قادها عروة بن الورد، إذ أنّ كل هذه الحركات الثائرة في وجه «الجيب المالي المستأثر» تجتمع في كونها جميعاً حركات تجتمع حول ما يسمّيه علماء النّفس الاجتماعي بغريزة رفض الموت، وقد أشرنا إلى أنّ هذا الإحباط و«الحياة الشبيهة بالموت في هوائها» هي التي تولد العدوان كما يرى جون دولارد، ويعبّر عروة بن الورد عن المعنى ذاته فيقول:

دعيني أطوّف في البلاد لعلّني
أفيد غنىً فيه لذي الحقّ محمل
أليس عظيماً أن تلمّ ملمّة
وليس علينا في الحقوق معوّل
فإن نحن لم نملك دفاعاً بحادث
تلمّ به الأيام فالموت أجمل[٣٠]

إنّ الـــموت أجمل إذن من حياة لا يملك فيها المرء قوتـــه.. إنّ الخوف من توجّه المشروع الاقتصادي العالمي، بل التراكم الرّأسمـــالي الاقتصادي نحو تفجير للأوضاع وللثورات وللصّراعات بين الطبقـلت هو الذي جعل بعضهم يستدرك، ويحاول إعادة النظر في هذا المشروع بإيجاد توفيق بين النظريات الاقتصادية معتبراً ذلك «الطريق الثّـالث» الممتصّ للكوارث الاجتماعية التي بدأت العولمة تفرزهـــا منـــذ الآن ويصوّر توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الوضع العالمي الدّاعـــي إلى مثل هذا الطريق الجديد فيقول: «إنّ التحدّي الذي نواجهه كبـــير، يتمثّل في الأسواق العالمية والفقر المستمرّ والعزلة الاجتماعية وارتفـاع معدل الجريمة، والانهيار الأسري، وتغيّر دور المرأة والثورة في التقنيـة، والعداء الشعبي للسياسة والمطالبة بإحداث إصلاحـــات ديمقراطيـة كبيرة، والتطرّق إلى عدد من القضايا البيئية والأمنية التي تحتـــاج إلى عمل دولي»[٣١].

ويعرّج بلير عمّا يريد النّاس أمام هذا كلّه فيقول: «يبحث النّاس عن القيادة إنهم يريدون معرفة كيفية التأقلم والإزدهار وكيفية بنـــاء الاستقرار والأمن في هذا العالم المتغيّر، إنّهم يحتضنون قيم التضـــامن التقليديّة للوسط اليساري والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية وإتاحـــة الفرص، بيد أنهم يعرفون أنّه ينبغي علينا أن نتحرّك بصورة حاسمة إلى ما وراء طرق التفكير العتيقة، إلى ما وراء اليسار العتيق المهموم بهيمنة

الدّولة والضرائب الباهظة ومصالح المنتج وسياسة حزب اليمين الجديدة بعدم التدخل التي تدافع عن الفردية والاعتقاد بأنّ تحرير الأسواق هي الإجابة الشافية لكلّ معضلة[٣٢].

☆ ☆ ☆

obeikandl.com